International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (4)
IJLRS
April 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (4)

البرامجُ التأهيليةُ وأساليبُ الرعايةِ الاجتماعيةِ المستخدمةِ في تَـأهيلِ نُزَلاءِ المُؤَسَّساتِ العِقابيَّةِ في ضَوْءِ الأَنظمَةِ السُّعوديَّةِ والمَواثيقِ الدَّوْلِيَّةِ: دراسة تحليلية

عبد الرحمن سعيد القرني
باحث ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
Asa059asa@gmail.com

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دور الرعاية الاجتماعية والبرامج التأهيلية في دعم نزلاء المؤسسات العقابية، وفقًا للأنظمة السعودية والمواثيق الدولية. ويُبرز أهمية توفير بيئة تساعد النزيل على تعديل سلوكه والاندماج في المجتمع بعد الإفراج. يشمل البحث ثلاثة محاور رئيسية: البرامج التمهيدية، والبرامج الاجتماعية والصحية، والبرامج التعليمية والمهنية، إلى جانب أهداف البحث وأسئلته ومنهجيته.

الكلمات المفتاحية: الرعاية الاجتماعية، البرامج التأهيلية، المؤسسات العقابية، إعادة الإدماج، الأنظمة السعودية.

Rehabilitation Programs and Social Welfare Approaches Used in the Rehabilitation of Inmates in Correctional Institutions in Light of Saudi Regulations and International Conventions: An Analytical Study

Abdulrahman Saeed Alqarni
Master's Researcher, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
Asa059asa@gmail.com

Summary

This research looks at how social welfare and rehabilitation programs help inmates in correctional institutions, based on Saudi laws and international agreements. It shows the importance of supporting inmates through programs that improve their behavior and help them return to society. The study covers three main areas: introductory programs, social and health programs, and educational and vocational programs. It also explains the goals, questions, and methods of the research.

Keywords: Social Welfare, Rehabilitation Programs, Correctional Institutions, Reintegration, Saudi Regulations.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وأصحابه الغُرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد فإن الرعاية الاجتماعية تُعد من الأسس المهمة التي تهدف إلى تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد، خاصةً أولئك الذين يتواجدون في المؤسسات العقابية. فالرعاية الاجتماعية لا تقتصر على تقديم المساعدات المادية فقط، بل تشمل توفير بيئة داعمة وبرامج متكاملة تهدف إلى إصلاح سلوك النزلاء وإعادة إدماجهم في المجتمع بشكل إيجابي.

ومن هذا المنطلق تسعى المؤسسات العقابية إلى تقديم مجموعة متنوعة من البرامج التي تلبي احتياجات النزلاء وتساهم في تحسين ظروفهم وإعادة تأهيلهم، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث تحت عنوان: البرامج التأهيلية، وأساليب الرعاية الاجتماعية المستخدمة في تَأهيلِ نُزَلاءِ المُؤَسَّساتِ العِقابيَّةِ في ضَوْءِ الأَنظمَةِ السُّعوديَّةِ والمَواثيقِ الدَّوْلِيَّةِ، والذي يُعد جزءً من أطروحتي التي تعنى بتتبع دَوْر الرِّعايةِ الاجْتماعيِّةِ في تَأهيلِ نُزَلاءِ المُؤَسَّساتِ العِقابيَّةِ في ضَوْءِ الأَنظمَةِ السُّعوديَّةِ والمَواثيقِ الدَّوْلِيَّةِ.

ويتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد فيه: عرض مشكلة الدراسة، وفرضياتها، الدراسة، وأهدافها، وبيان وجوه أهميتها، وحدود الدراسة (الزمانية والمكانية والموضوعية) ومصطلحاتها والإطار النظري والدراسات السابقة، والمنهجية المتبعة، يعقب ذلك ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: البرامج التمهيدية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية وأساليبها.
- المبحث الثاني: البرامج الاجتماعية والصحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية وأساليبها.
- المبحث الثالث: البرامج التعليمية والمهنية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية وأساليبها.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات، ثم المصادر والمراجع.

التمهيد

مشكلة الدراسة

رغم تعدد البرامج المقدمة داخل المؤسسات العقابية، إلا أن فاعليتها ودرجة تكاملها مع احتياجات النزلاء والمجتمع ما زالت محل تساؤل، مما يفرض دراسة واقعها وتحليل مدى كفاءتها.

فرضيات الدراسة

- هناك علاقة إيجابية بين فعالية البرامج التأهيلية وانخفاض معدل العودة للجريمة.
- ضعف الرعاية النفسية والاجتماعية داخل المؤسسات العقابية يحد من فاعلية التأهيل.

أهداف الدراسة

- التعرف على واقع البرامج التأهيلية في المؤسسات العقابية بالمملكة.
- استعراض أساليب الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء.
- تقييم فعالية هذه البرامج في إعادة دمج النزلاء بالمجتمع.
- تقديم توصيات لتحسين الأداء التأهيلي والرعائي داخل المؤسسات العقابية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من دوره في تسليط الضوء على فعالية البرامج التأهيلية وأساليب الرعاية الاجتماعية في إعادة تأهيل النزلاء، وتعزيز فرص اندماجهم في المجتمع، بما يسهم في خفض معدلات العودة إلى الجريمة وتحقيق الأمن المجتمعي.

حدود الدراسة

- الزمانية: تغطي الفترة 1446هـ /2024م.
- المكانية: المؤسسات العقابية في المملكة العربية السعودية.
- الموضوعية: البرامج التأهيلية والرعاية الاجتماعية للنزلاء.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

- **تعريف المؤسسات العقابية:**

هي منشآت رسمية تُدار من قبل الدولة وتُعنى بحجز الأفراد المحكوم عليهم، وتقديم برامج إصلاحية وتأهيلية تهدف إلى إعادة دمجهم في المجتمع.

- **تعريف التأهيل الاجتماعي وإعادة الدمج:**

هو عملية منظمة تهدف إلى إعادة تكوين شخصية النزيل عبر برامج تعليمية ونفسية ومهنية تؤهله للعودة إلى الحياة المجتمعية بشكل طبيعي ومنتج.

- **مفهوم الرعاية الاجتماعية:**

هي جملة من الخدمات التي تُقدم للنزيل لضمان سلامته النفسية والجسدية والاجتماعية، وتيسير تواصله مع أسرته ومجتمعه، ودعمه خلال فترة السجن وبعد الإفراج.

أهداف إنشاء المؤسسات العقابية الحديثة:

- إصلاح سلوك الجاني وإعادة تأهيله.
- حماية المجتمع من المخاطر.
- توفير بيئة إنسانية تحفظ كرامة النزيل.
- تقليل معدلات العودة إلى الجريمة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

لم أقف في حدود اطلاعي على دراسة تحمل عنوان دراستي نفسها، وإنما وجدت بعض الدراسات التي تقارب موضوع دراستي، منها:

1. **دراسة (الجفناوي، 2019)، بعنوان: فاعلية برامج الإصلاح والتّأهيل لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في الكويت من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في السجون الكويتية:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برامج الإصلاح والتّأهيل لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في الكويت.

وتنتمي تلك الدراسة إلى الدراسات الوصفية /التحليلية؛ حيث اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل، وقد أُجريت الدراسة خلال عام 2019، حيث جُمعت البيانات خلال شهر أكتوبر من جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز الإصلاح والتّأهيل في الكويت، والبالغ عددهم 22.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى فاعلية البرامج كان مرتفعًا، كما أشارت النتائج إلى عدم صحة فرضية الدراسة، مما يعني أنه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأخصائيين الاجتماعيين حول موضوع الدراسة والمتغيرات المتعلقة بهم مثل (النوع، العمر، مكان عمل الأخصائي الاجتماعي).

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير وتحسين الرعاية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتّأهيل، وزيادة البرامج التدريبية لتحسين معارف ومهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذه المراكز، بالإضافة إلى زيادة عددهم.

2. دراسة (عبد الوهاب، 2017)، بعنوان: العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي، وتحد من عملية التّأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين على الإفراج: دراسة مطبقة على السجن العمومي بدمو:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين، والتي تحد من عملية التّأهيل الاجتماعي للسجناء المقبلين على الإفراج، حيث انتهجت المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي، وتم تطبيق استمارة استبيان على عينة من 200 سجين.

أظهرت النتائج أن المعوقات الخاصة بالمشرفين والأخصائيين في السجون كانت مؤثرة بشكل كبير، حيث بلغ مجموع التكرارات المرجحة (4195) بمتوسط حسابي (20.98) ونسبة قوة (96.92%). أوصت الدراسة بتدريب الأخصائيين والخبراء على كيفية التعامل مع الجوانب النفسية للسجناء من خلال دورات إرشاد نفسي، بالإضافة إلى دعوة الحكومة لتخصيص دعم مالي شهري للسجناء أو لأفراد أسرهم.

3. دراسة (الحمايدة والتوايهة، 2016)، بعنوان: أثر برامج الرعاية اللاحقة في الحد من العَود للجريمة من وجهة نظر النزلاء المفرج عنهم:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير برامج الرعاية اللاحقة للأشخاص المفرج عنهم من مراكز الإصلاح والتّأهيل في الأردن، على تقليل معدلات العودة للجريمة.

وتم تنفيذ الدراسة باستخدام منهج المسح الاجتماعي على مجتمع الدراسة، الذي يتألف من جميع الأشخاص المفرج عنهم من مراكز الإصلاح والتّأهيل في الأردن في عام 2015، وبلغ عددهم 21041 شخصًا. تم اختيار عينة تمثل هذا المجتمع، وتم ذلك باستخدام طريقة العينة المتاحة أو المتوفرة لتحقيق أهداف الدراسة. استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية مثل تحليل التباين الأحادي للكشف عن الاختلافات بين متغيرات الدراسة، كما تم استخدام أساليب معالجة إحصائية لتحليل الاختلافات بين المتغيرات المدروسة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: برامج الرعاية اللاحقة هي برامج تهدف إلى إعادة إدماج الأفراد المفرج عنهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم بطريقة سريعة، وتعزز ثقتهم بأنفسهم وبالمجتمع، وأوصت الدراسة على تعزيز دور المؤسسات الحكومية والخاصة في توفير رعاية شاملة للأشخاص المفرج عنهم. بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات العلمية حول هذا الموضوع في بيئات أخرى في المجتمع الأردني للاستفادة من نتائجها وتوصياتها في دعم رعاية وإعادة تأهيل المفرج عنهم وتحقيق نتائج أفضل.

أسئلة الدراسة

- ما أنواع البرامج التأهيلية المتوفرة في المؤسسات العقابية بالمملكة؟
- ما أساليب الرعاية الاجتماعية المقدمة؟
- إلى أي مدى تُسهم هذه البرامج في خفض معدلات العودة للجريمة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق هذه البرامج؟

منهجية البحث وأدواته

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الدراسات السابقة، وتحليل السياسات المعتمدة.

النظريات المرتبطة بإعادة تأهيل النزيل:

- النظرية السلوكية: تعتمد على تعديل السلوك من خلال التعزيز والعقاب.
- نظرية التعلم الاجتماعي: تؤكد على أهمية التفاعل والنماذج الإيجابية في تعديل السلوك.
- النظرية النفسية الإنسانية: تركّز على تحقيق الذات وتقدير الفرد لذاته كمدخل للتأهيل.
- النظرية البيئية الاجتماعية: ترى أن التغيير يعتمد على تعديل البيئة المحيطة بالنزيل وليس فقط تغييره شخصيًا.

المبحث الأول: البرامج التمهيدية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية وأساليبها

إن الخدمات المقدمة داخل المؤسسات العقابية تُعدُّ الركيزة الأساسية للعملية الإصلاحية للنزيل، وتبدأ هذه الخدمات من خلال عمليات الفحص والتصنيف التي تُجرى للنزلاء فور دخولهم المنشأة الإصلاحية، ويُعدُّ هذا الفحص خطوة أولى ومهمة في مسيرة إصلاح النزيل؛ حيث يتم من خلاله تحديد حالته النفسية والاجتماعية والسلوكية؛ مما يساعد في تصميم خطة إصلاحية تتناسب مع احتياجاته الفردية؛ لأن التشخيص الصحيح للمريض يعد الخطوة الأهم في رحلة العلاج.

علاوةً على ذلك، تُسهم هذه المرحلةُ التمهيديةُ في توجيهِ النزيلِ نحوَ البرامجِ والخدماتِ التي تتناسبُ مع حالتِه، سواءً كانت برامجَ تعليميةً، تأهيليةً، أو نفسيةً، وتهدف هذه البرامجُ إلى تعزيزِ الجوانب الإيجابيةِ في شخصيةِ النزيل، والعمل على معالجة أية انحرافاتٍ سلوكيةٍ يعاني منها، وبهذا تتحقق الأهداف الإصلاحية المنشودة، التي لا تقتصر فقط على إعادة تأهيل النزلاء، بل تمتدُّ إلى تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال دمجهم مجددًا في المجتمع؛ ليعودا أفرادا صالحين ومنتجين.

وسنتطرق فيه للبرامج التمهيدية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية، وستكون على مطلبين، هما: المطلب الأول: فحص النزلاء في المؤسسات العقابية، المطلب الثاني: تصنيف النزلاء في المؤسسات العقابية.

المطلب الأول: فحص النزلاء في المؤسسات العقابية:

إن أول الخطوات الإصلاحية التي تقدم للنزيل في المؤسسات العقابية تبدأ بعملية فحص شاملة تغطي الجوانب الجسدية، النفسية، الذهنية، والاجتماعية للنزيل، وتُسهم هذه المرحلة التمهيدية في توجيه النزيل نحو البرامج والخدمات التي تتناسب مع حالته، سواءً كانت برامج تعليمية، تأهيلية، أو نفسية. وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز الجوانب الإيجابية في شخصية النزيل، والعمل على معالجة أية انحرافات سلوكية قد يعاني منها. وبهذا الشكل، تتحقق الأهداف الإصلاحية المنشودة، التي لا تقتصر فقط على إعادة تأهيل النزيل، بل تمتد إلى تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال دمجهم مجددًا في المجتمع كأفراد منتجين وصالحين. [1]

إن عملية الفحص تساعد في تحديد الحالة الصحية العامة للنزيل لتقديم العلاج المناسب لأي أمراض أو مشكلات قد يعاني منها، ويُعد الفحص أداةً أساسيةً لتحديد حالات النزلاء الذين يحتاجون إلى دعمٍ إضافيٍ: مثل الاستشارة النفسية أو العلاج الجماعي، وينبغي أن تُوفّر للنزيل خدمات علاجية متكاملة، تضمن الحفاظ على كرامته، وتعزز من فرصه في الإصلاح، ويلزم أن يُراعي النظامُ الإصلاحي تقديم خدمات تتوافق مع مقررات حقوق الإنسان وتطابق المعايير الدولية لمعامَلة النزلاء، وكذلك يُساعد الفحص النفسي في الكشف عن أي اضطرابات قد تؤثر على سلوك النزيل، مثل الاكتئاب أو القلق أو الاضطرابات العقلية الأخرى، ويتم تحليل الوضع الاجتماعي للنزيل لتحديد تأثيرات البيئة المحيطة عليه، مثل الفقر، التفكك الأسري، أو الضغوط الاجتماعية، ويظهر الفحص المشكلات التي قد تكون سببًا مباشرًا في ارتكاب الجريمة، مثل الإدمان أو ضعف القدرات على اتخاذ قرارات سليمة، وتُستخدم نتائج الفحص في تصميم برامج إصلاحية فردية تتناسب مع احتياجات النزيل، مثل العلاج النفسي أو التّأهيل المهني، ويوَفَّر العلاج الصحي والنفسي للنزلاء الذين يعانون من الإدمان، مع وضع خطط علاجية طويلة الأمد؛ لمنع الانتكاس، وتخصص برامج خاصة للنزلاء الذين يعانون من إعاقاتٍ جسديةٍ أو عقليةٍ؛ لضمانِ توفيرِ بيئة مناسبة لهم، ويسهم المنهج الإصلاحي في تحسين الصحة النفسية للنزيل، مما يُقلل من احتمالية العودة إلى الجريمة، على أن يتم متابعة النزيل خلال فترة العقوبة للتأكد من تطوره وتقدمه في البرامج الإصلاحية، ويعمل النظام الإصلاحي على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى النزيل تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وتُعدُّ البرامج الإصلاحية استثمارًا في تحسين حياة النزلاء والمساهمة في تقليل معدلات الجريمة، ويهتم النظام الإصلاحي

[1] وداعي، عز الدين، رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2011، ص 35.

بإعادة دمج النزيل في المجتمع من خلال برامج تأهيلية تُساعده على بدء حياة جديدة بعيدًا عن السلوك الإجرامي، وتعكس الخدمات الإصلاحية التزام المؤسسات العقابية بتحقيق التوازن بين العقوبة والإصلاح لصالح النزيل والمجتمع [1]، وتنص (القاعدة 20 من القواعد النموذجية الدنيا): أنه على الطبيب، أو مَن يُنيبه، فحص النزيل لحظة دخوله للمؤسسة العقابية؛ للتأكد من حالة النزيل الصحية والنفسية ولياقته البدنية [2].

المطلب الثاني: تصنيف النزلاء في المؤسسات العقابية:

تُعدّ عملية تصنيف النزلاء مرحلة أساسية داخل المؤسسات العقابية، تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من البرامج والخدمات الإصلاحية؛ لضمان معاملة كل نزيل بما يتناسب مع احتياجاته وظروفه، ويعتمد التصنيف على معايير دقيقة تُسهم في تعزيز كفاءة النظام الإصلاحي، وتقليل معدلات العودة إلى الجريمة، وينبغي أن يتم تصنيف النزلاء بناءً على دراسة شاملة لظروفهم الفردية، مما يُسهم في وضع كل نزيل ضمن الفئة المناسبة لتلقّي البرامج الإصلاحية الملائمة، ويشمل التصنيف تحليل السجل الجنائي الكامل للنزيل، بما في ذلك عدد الجرائم السابقة وطبيعتها، وتعاملاته السابقة مع نظام العدالة الجنائية، ويُراعى في التصنيف تقييم مستوى الخطر الذي يُمثله النزيل على الآخرين أو على نفسه، لتجنّب أي تأثير سلبي على النزلاء الآخرين أو العاملين في المؤسسة العقابية، كما يتم استخدام أدوات تقييم علمية متطورة لفحص الحالة النفسية والعقلية للنزيل، مما يُساعد في تحديد احتياجاته العلاجية أو التأهيلية، وتُجرى مقابلات فردية مع النزيل لفهم خلفياته الاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثيرها على سلوكه الإجرامي، مما يُسهم في تصميم برامج مخصصة له [3].

ويُتيح التصنيف فصل النزلاء الشباب عن البالغين؛ لتجنب التأثير السلبي للسجناء الأكبر سنًا والأكثر خبرة في الإجرام على الفئة الأصغر، ويضمن التصنيف-كذلك -فصل النزيلات النساء عن الرجال، مع توفير برامج تأهيلية تراعي احتياجات المرأة الخاصة، ويتم تخصيص أماكن منفصلة للنزلاء الذين يعانون من مشكلات نفسية أو صحية، مع توفير رعاية متخصصة لهم، ويهدف التصنيف إلى تقليل الاختلاط بين النزلاء الذين ارتكبوا جرائم خطيرة وبين أولئك الذين أُدِينوا بجرائم طفيفة؛ للحفاظ على سلامة الفئة الأقل خطورة، ويساعد التصنيف في تحديد النزلاء الذين يحتاجون إلى برامج تعليمية لتقليل الأمية أو رفع مستواهم التعليمي كجزء من التّأهيل، ويُستخدم التصنيف؛ لتحديد النزلاء القادرين على الاستفادة من برامج التدريب المهني وتطوير المهارات التي تُساعدهم في الحصول على فرص عمل بعد الإفراج، ويُسهم

[1] الكساسبة، فهد يوسف سالم، أثر وظيفة العقوبة في إصلاح الجاني وتأهيله: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2009، ص 99.

[2] انظر: القاعدة 20 من القواعد النموذجية الدنيا.

[3] المرشدي، علوش، الرعاية والإصلاح، مراحل تطورها وتطبيقاتها في سجون المملكة العربية السعودية، الرياض، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1421 هـ، ص 99.

التصنيف في تعزيز الكفاءة الإدارية داخل المؤسسات العقابية من خلال توزيع الموارد البشرية والمادية بشكل مدروس ومناسب لكل فئة من النزلاء، ويُساعد كذلك في تقليل معدلات العنف داخل المؤسسات العقابية، إذ بذلك تقل فرص الاحتكاك بين الفئات المتعارضة من النزلاء، ويُعد التصنيف أداة لتحديد النزلاء الأكثر تعاونًا والتزامًا، مما يُمكنهم من الحصول على امتيازات إضافية داخل المؤسسة العقابية، ويُسهم التصنيف في تحسين سمعة المؤسسات العقابية من خلال توفير بيئة آمنة وإصلاحية تُظهر الالتزام بالمعايير الإنسانية والدولية، ويُساعد في متابعة التطور السلوكي للنزيل خلال فترة العقوبة، مما يُسهل إعادة دمجه في المجتمع بعد الإفراج، وكذلك يُتيح تحديد النزلاء الذين يحتاجون إلى برامج إعادة تأهيل متخصصة مثل علاج الإدمان أو العلاج النفسي المكثف، ويتم تحديث تصنيف النزلاء بشكل دوري لمواكبة أي تغييرات تطرأ على حالتهم النفسية أو الاجتماعية أو السلوكية أثناء فترة العقوبة، ويُسهم أيضاً في تقليل الضغط على النظام القضائي من خلال تقديم تقارير دقيقة عن حالة النزلاء واحتياجاتهم، ويُساعد في توجيه النزلاء ذوي القضايا الأخلاقية أو الدينية إلى برامج إصلاحية تُركز على تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية لديهم، ثم إن التصنيف يُتيح وضع النزلاء الذين أظهروا سلوكًا جيدًا في برامج تهيئتهم للإفراج المبكر أو العفو عنهم، ويُسهم في تحقيق العدالة داخل المؤسسات العقابية من خلال معاملة كل نزيل بناءً على حالته واحتياجاته، وليس فقط بناءً على الجريمة التي ارتكبها، ويستخدم التصنيف لتحسين التواصل بين النزلاء والإدارة، إذ يساعد في تحديد احتياجاتهم الفردية وتوفير الحلول المناسبة، ويُساعد في تحديد النزلاء الأكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية، مثل تهديدات أسرهم أو جماعات إجرامية، مما يُسهم في حمايتهم، ويضمن توجيه النزلاء الذين يحتاجون إلى إعادة تأهيل مكثفة إلى برامج طويلة الأمد وفعالة تُعالج أسباب انخراطهم في الجريمة [1].

كما أن القواعد (89 -93 -94) قد نصت [2] على تصنيف النزلاء بنظام مرن، والأفضل أن يكون الفصل في سجون مختلفة، أو في أجنحة مختلفة من سجن واحد، وأن الغرض من التصنيف هو ألا يؤثر ذوو السوابق تأثيراً سلبياً على النزلاء الآخرين، وأن يسهم التصنيف في مساعدة النزلاء على التّأهيل، ونصت –كذلك - على أن يوضع برنامج للنزيل، وذلك بعد دراسة شخصيته وقدراته واحتياجاته.

المبحث الثاني: البرامج الاجتماعية والصحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية

تُولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بأوضاع النزلاء، حيث قدمت الدعم الكامل في كافة المجالات لتحقيق العملية الإصلاحية لهم، فقد حرصت على توفير العديد من البرامج والخدمات الإصلاحية التي تهدف إلى تعديل السلوك المنحرف لدى النزيل، مما يسهم في تحويلهم إلى أفراد صالحين وفاعلين في

[1] الضحيان، د. سعود ين ضحيان، البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001م، ص 91-94.
[2] انظر: القواعد 89 -93 -94 من القواعد لنموذجية الدنيا.

المجتمع، كما أُشير إلى ذلك في تقرير وزارة الداخلية، الذي يؤكد على الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق هذا الهدف النبيل [1].

ويمكن تقسيم المبحث الثاني -وهو البرامج الاجتماعية والصحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية -إلى مطلبين: المطلب الأول: البرامج الاجتماعية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية، المطلب الثاني: البرامج الصحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية.

المطلب الأول: البرامج الاجتماعية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية:

إن البرامج الاجتماعية في المؤسسات العقابية تهدف إلى معرفة المشكلات التي تعرض لها النزيل للمساعدة في حلها أو تجاوزها، أو ما قد يتعرض له النزيل داخل المؤسسة العقابية والسعي لتجنب حصولها، وتهدف أيضًا إلى أن يبقى النزيل على تواصل مع أسرته والمجتمع [2] وتتنوع البرامج المقدمة للنزيل بحيث تشمل رعاية النزيل صحيًا ونفسيًا واجتماعيًا، وكذلك تشمل إبلاغ أسرته فور وصوله إلى المؤسسة العقابية؛ لكي تتخذ الإجراءات المناسبة مع مصالح النزيل، وأن تساعد النزيل في حل المشكلة التي تعرض لها مثل دفع الغرامة، أو إحضار كفالة، أو مراجعة الجهة المختصة، فيتم إبلاغ أسرته بما يمكن أن يساعدوا به النزيل من ناحيةٍ ماديةٍ أو معنوية، وكذلك يتم إبلاغ النزيل بجميع الأنظمة والتعليمات باللغة التي يتحدث بها، ويتم إعلامه بالحقوق والواجبات المقررة في المؤسسات العقابية [3].

أولاً: أهداف البرامج الاجتماعية في المؤسسات العقابية في المملكة:

تشمل البرامج الاجتماعية المقدمة للنزلاء في المملكة جميع النزلاء، على اختلاف أعمارهم، وأجناسهم، وقضاياهم، وعدد سوابقهم الإجرامية، فضلاً عن أوضاعهم الصحية والاجتماعية، وتمتد تلك البرامج لتشمل أسر النزلاء أيضًا، وقد أوضحت لائحة الرعاية الاجتماعية والنفسية في المؤسسات العقابية أبرز البرامج والأهداف التي ينبغي تطبيقها، والتي تهدف إلى تعزيز دور المؤسسات العقابية في عملية الإصلاح والتأهيل. ومن أهداف هذه البرامج [4]:

- رعاية النزيل خلال فترة إقامته في المؤسسة العقابية، مع التركيز على تكيّفه النفسي والاجتماعي داخل البيئة الجديدة.

---

[1] الحارثي، علي بن حسين، الرعاية والإصلاح والتأهيل في سجون المملكة، الرياض، وزارة الداخلية، 1423 هـ ص 3.
[2] العنزي، عبد الله حمود، دور الإخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية بالتطبيق على سجون مدينتي الرياض وجدة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1426هـ، ص 60.
[3] الطعيمي، عبد الرحمن وعلوش المرشدي، دليل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات العقابية، الرياض، وزارة الداخلية، الأمن العام، الإدارة العامة للسجون، (د.ت)، ص 37.
[4] القرار الوزاري رقم (4308) بتاريخ 1/ 11/ 1398هـ.

- السعي إلى تعديل السلوك المنحرف أو العدواني لدى النزيل؛ بهدف إعادة تأهيله؛ ليغدو فردًا سويًّا قادرًا على الاندماج الطبيعي بعد خروجه.
- دراسة الحالة الاجتماعية للنزيل لفهم ظروفه المحيطة، بما يتيح تحديد أساليب المعاملة المناسبة؛ لتحقيق الأهداف الإصلاحية.
- تقديم حلول للمشكلات التي قد يواجهها النزيل داخل المؤسسة، والحد من التصرفات السلبية أو غير المنضبطة.
- تحقيق التأهيل الاجتماعي للنزيل من خلال تنمية قدراته العقلية والبدنية، واستثمارها بالشكل الأمثل.
- العناية بأسر النزلاء وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم؛ لضمان توفير حياة كريمة لهم خلال فترة غياب عائلهم.
- الحفاظ على صلة النزيل بالعالم الخارجي عبر الزيارات، والمراسلات، والاتصالات، بالإضافة إلى تفعيل برامج الخروج المؤقت.
- متابعة النزيل بعد الإفراج عنه؛ لضمان مدى استفادته من البرامج الإصلاحية واندماجه مجددًا في المجتمع.
- الالتزام بتطبيق القواعد النموذجية لمعاملة النزلاء، بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تطوير اللوائح المنظمة للرعاية الاجتماعية والنفسية، ووضع التعليمات الموجهة للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل المؤسسات العقابية.
- ويؤدي الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون دورًا محوريًا في تقديم خدمات متكاملة، تهدف إلى دعم النزيل من النواحي النفسية والاجتماعية، ومساعدته على التكيّف مع بيئته الجديدة داخل المؤسسة، في إطار منظومة إصلاحية متكاملة.

ثانياً: الخدمات المقدمة من قِبل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المؤسسة العقابية:

تسهم هذه الخدمات في تحقيق عملية إصلاحية شاملة تعزز من تأهيل النزيل وإعداده للاندماج في المجتمع، ومما يقدم للنزيل من خدمات من قبل الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المؤسسة العقابية [1]:

- تبدأ دراسة حالة النزيل منذ لحظة دخوله إلى المؤسسة العقابية، من خلال مقابلته والتعرف على وضعه الأسري، والسعي إلى بناء علاقة مهنية قائمة على الثقة والتفاهم، مع التأكد مما إذا كان النزيل

[1] المرشدي، مرجع سابق، ص 101.

يعيل أسرته، وفي حال ثبوت ذلك، يتم جمع المعلومات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة، ومكان إقامتهم، ومستوى دخلهم، ثم تُخاطَب الجهات المختصة لتقديم الدعم المناسب للأسرة.

- يُنشأ ملف خاص بكل نزيل يتضمّن كافة البيانات المتعلقة به، ويُدرج فيه كل ما يخصه من جوانب اجتماعية ونفسية، لتيسير المتابعة وتقديم الرعاية المناسبة.
- يُسهم الأخصائيون في مساعدة النزيل على الحفاظ على تواصله مع المجتمع، سواء داخل المؤسسة العقابية أو خارجها، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم في حال واجهته أي مشكلات أثناء فترة إقامته.
- يتم إعداد خطة تأهيل فردية تهدف إلى تعزيز اعتماد النزيل على ذاته، وتنمية ثقته بنفسه، وبأسرته، وبالمجتمع، بما يعزز من فرص نجاح العملية الإصلاحية وإعادة اندماجه بشكل إيجابي.
- تُنفَّذ برامج خاصة لتهيئة النزيل قبل الإفراج عنه، لضمان استعداده للعودة إلى الحياة المجتمعية بطريقة سليمة ومتوازنة.

وقد نصَّ المبدأ العاشر (10) من المبادئ الأساسية لمعاملة النزلاء على أنه ينبغي على إدارة المؤسسة العقابية المساعدة في إعادة اندماج النزيل مع المجتمع، وبذل أقصى مدى لتحقيق ذلك [1].

كما نصت القاعدة 88 على أن التعامل مع النزلاء يكون على أنهم جزء من المجتمع، ولا ينبغي إقصاؤهم منه. ونصت القواعد (106-108) على أن تسعى المؤسسة على الحفاظ على العلاقات الاجتماعية للنزلاء بأسرهم وبكل من يساعده في التّأهيل، وعلى أن تتضمن الهيئات والجهات الخاصة والحكومية مساعدة النزلاء خاصة في لحظة الإفراج عنهم مادياً ومعنوياً [2].

ثالثاً: وسائل اتصال نزلاء المؤسسات العقابية مع العالم الخارجي:

يُكفل للنزيل حق التواصل مع ذويه وأسرته، بهدف الحفاظ على استمرارية صلته بالمجتمع؛ إذ لا يقتصر الهدف من العقوبة على تقييد حريته فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز ارتباطه بأسرته ومجتمعه، بما يسهم في دعمه للاستفادة من العملية الإصلاحية، وتحسين جودة علاقاته الاجتماعية، ومن الوسائل المعينة على تحقيق ذلك:

- **المراسلات:** يُمنح النزيل الحق في مراسلة أسرته وأقاربه ومن يرغب في مراسلتهم، كما يحق له استقبال رسائلهم داخل المؤسسة العقابية، وذلك تحت إشراف إدارة المؤسسة العقابية، على ألا يؤدي ذلك إلى أي إخلال بالأمن والنظام [3].

[1] انظر: المبدأ (10) من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء.
[2] انظر: القواعد 88، 106-108 من القواعد النموذجية الدنيا.
[3] انظر: برقية سمو وزير الداخلية رقم 4413 بتاريخ 13/ 6/ 1389 هـ.

- **الاتصالات:** يُمنح النزيل الحق في الاتصال الهاتفي بأسرته وذويه، ويتم ذلك من خلال كبائن مجهزة داخل كل جناحٍ من أجنحة المؤسسة العقابية، مما يسهل التواصل بين النزيل والمجتمع، ويتيح هذا الإجراء للنزيل متابعة معاملاته خارج المؤسسة العقابية، ويكون ذلك أيضًا تحت إشراف إدارة المؤسسة العقابية [1].

- **الزيارة العامة:** يُمنح النزيل الحق في الزيارة العامة؛ نظرًا لأهمية بقاء النزيل متواصلًا بشكل مباشر مع أسرته وذويه؛ إذ تُسهم الزيارة في تقوية الروابط الاجتماعية لديه، وتشجعه على الإصلاح والانضباط داخل المؤسسة العقابية، كما تخفف من الضغط النفسي الذي يشعر به النزيل. فالزيارة لها تأثير إيجابي على النزلاء وحالتهم النفسية [2]. ومن القواعد المقررة للزيارة العامة [3]:

1. تخصيص أيام محددة للزيارة العامة.
2. تخصيص وقت محدد لكل زيارة.
3. يحق لمدير المؤسسة العقابية إيقاف الزيارة وإبلاغ المسؤولين في حالة حدوث ما يستوجب ذلك.
4. تقييد عدد الزوار المسموح به لكل نزيل.
5. وضع تعليمات الزيارة العامة في مكان واضح؛ ليتمكن الزوار من الاطلاع عليها.

- **الخلوة الشرعية:** يحق للنزيل الحصول على خلوة شرعية بأهله إذا أمضى في المؤسسة العقابية أكثر من ثلاثة أشهر، وتكون مرة واحدة في الشهر، على ألا تزيد عن أربع مرات في الشهر في حال تعدد الزوجات؛ ولا تتجاوز مدة الخلوة ثلاث ساعات، ويحق لمدير المؤسسة العقابية تغيير وقت الخلوة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، تتم الخلوة في مكان مخصص ومجهز لها، مع مراعاة الحفاظ على كرامة النزيل وأهله [4].

- **الزيارة العائلية:** يُمنح النزيل من المواطنين، ممّن يُعرف عنه حسن السيرة والسلوك، الحق في الخروج المؤقت من المؤسسة العقابية لمدة 24 ساعة لزيارة أسرته، وذلك بشرط أن يكون قد أمضى أكثر من نصف مدة محكوميته، على ألا تقل مدة المحكومية الأصلية عن سنة واحدة. ويُشترط لتفعيل هذا الامتياز تقديم كفالة قانونية قبل الخروج، وفي حال تأخّره عن العودة بعد انتهاء المهلة المحددة، يُحرَم النزيل من الامتيازات الممنوحة له، كما لا تُحتسب مدة التأخر ضمن الفترة المحكوم بها [5].

---

[1] انظر: التعميم الوزاري رقم ٥٩٨ في ٢١/٧/١٤٠٩هـ.
[2] وداعي، عز الدين، رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر، مرجع سابق، ص 65.
[3] انظر: القرار الوزاري رقم 3919 وتاريخ 22-9-1398.
[4] انظر: قرار سمو وزير الداخلية رقم 1745 بتاريخ 1411/6/17 هـ.
[5] المرجع السابق، نفسه.

ويُمنح النزيل المحكوم عليه بالقصاص المؤجل، بعد اكتساب الحكم القطعية، الحق في زيارة أسرته له داخل المؤسسة العقابية، ويأتي هذا الإجراء؛ مراعاة لهذه الفئة من النزلاء وأسرهم، وانطلاقًا من القيم الإنسانية التي يحث عليها الإسلام، وحرصًا من الحكومة في المملكة العربية السعودية على مراعاة جميع فئات النزلاء [1].

ويحق للنزيل –أيضاً -الخروج لحضور العزاء في حالة وفاة أحد أقاربه من الدرجة الأولى، وذلك بعد تقديم ما يثبت ذلك، مع تقديم كفالة [2] ونصت القواعد (58-63) على السماح للنزلاء بالاتصال بالعالم الخارجي في ظل المراقبة من قبل إدارة المؤسسة العقابية، ويسمح لهم بالمراسلة والزيارة والتواصل الخارجي بما تسمح به إدارة المؤسسة ووفق إشرافها [3].

رابعاً: أساليب الإرشاد والتوجيه لنزلاء المؤسسات العقابية:

يكفل النظام للنزيل الحق في إقامة شعائره الدينية، وعلى إدارة المؤسسة العقابية أن تحافظ على هذا الحق، يتم تخصيص مرشد ديني لكل مؤسسة عقابية يتولى الدعوة إلى الله، ويعمل على التوعية الدينية للنزلاء بهدف تقوية الوازع الديني لديهم، تُلقى المحاضرات الشرعية والحملات التوعوية الدينية؛ لتثقيف النزلاء بالعبادات والواجبات الإسلامية، كما يتم حثهم وترغيبهم في الاهتمام بالشريعة الإسلامية وحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية [4].

تحرص الحكومة في المملكة العربية السعودية على تشجيع النزلاء على حفظ القرآن الكريم، حيث يتم منح عفو عن نصف مدة المحكومية للنزيل الذي يحفظ القرآن الكريم كاملًا [5]، كما أن تعليمات العفو عن النزلاء الذين يحفظون أكثر من جزأين من القرآن الكريم، مع شرط حفظ الجزء كاملًا ليتم احتسابه في العفو [6].

وكذلك يتم صرف مكافآت للسجناء عند حفظهم للقرآن الكريم، أو لأجزاء منه، يأتي هذا الحرص من المملكة على إصلاح النزلاء داخل المؤسسات العقابية؛ لما لحفظ القرآن الكريم من أثر إيجابي على النفس وإصلاحها، وتسعى المملكة إلى تشجيع النزيل على التوبة والهداية، أملا في تحسين مسار حياته داخل المؤسسة العقابية وخارجها [7].

---

[1] انظر: خطاب سمو وزير الداخلية رقم (18/103) بتاريخ 1/6/ 1401هـ.
[2] انظر: تعميم سمو وزير الداخلية رقم (18/6317)2ش بتاريخ 1415/5/14هـ.
[3] انظر: القواعد (58-63) من القواعد النموذجية الدنيا.
[4] انظر: القرار الوزاري رقم (1459) بتاريخ 1399/4/1.
[5] انظر: تعميم سمو وزير الداخلية رقم (42683/18) بتاريخ 1408/6/2-1.
[6] الأمر السامي رقم 2081/4 بتاريخ 1411/11/27.
[7] القرار وزاري رقم 1405 تاريخ 28-3-1401.

ويتم إقامة محاضرات للنزلاء في المؤسسات العقابية، ويكون ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، من جامعات ومعاهد وإدارة التعليم ومراكز الدعوة والإرشاد، وتكون شاملة للرجال والنساء، وكذلك العاملين في المؤسسة العقابية وتكون على النحو الآتي [1]:

1. محاضرتان في الشهر على الأقل للعاملين في المؤسسة العقابية.
2. ثلاث محاضرات في الشهر على الأقل لكل جناح من النزلاء الرجال.
3. ثلاث محاضرات في الشهر على الأقل للنزيلات النساء، ويكون ذلك عن طريق مكبرات الصوت.

ونص المبدأ الثالث من المبادئ الأساسية على أنه ينبغي احترام المعتقدات الدينية والثقافية للنزلاء، كما أن القاعدة (65-66) نصت على أن يعيَّن ممثِّلٌ دينيٌّ يقيم الشعائر الدينية، ويزور النزلاء من نفس الدين، إذا كان هناك عدد من النزلاء من نفس الدين يستوجب ذلك، ووفق ما تقتضيه المصلحة العامة، وللنزيل الحق في ممارسة شعائره الدينية بقدر الإمكان [2]. وهذا القيد -بقد الإمكان -وضع بحكمة؛ لأن الإطلاق- دون مراعاة لإمكانات المكان وظروف الوقت -قد يحدث خللاً أمنياً.

المطلب الثاني: البرامج الصحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية:

إن ما تقدمه المملكة من اهتمام برعاية النزلاء والرغبة في إصلاحهم ينعكس بشكل إيجابي على النزلاء، مما يعزز رغبتهم في الاستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة لهم، وتسعى الحكومة إلى أن يكون بقاء النزيل في المؤسسة العقابية منطلقًا حقيقيًا لتغيير حياة النزيل إلى الأفضل على كافة الأصعدة، كما تقدم المؤسسات العقابية في المملكة البرامج الصحية الوقائية والعلاجية، بالإضافة إلى الحملات التوعوية التي تهدف إلى تثقيف النزلاء صحيًا، وتهدف تلك البرامج إلى المحافظة على الصحة العامة للسجناء، وضمان تلقيهم الرعاية الصحية اللازمة أثناء فترة احتجازهم.

وقد تم إصدار لائحة للخدمات الطبية في المؤسسات العقابية، وتتضمن هذه اللائحة [3]:

إنشاء إدارة طبية بالمديرية العامة للمؤسسات العقابية للإشراف على الخدمات الطبية بقسميها العلاجي والوقائي داخل المؤسسات العقابية، وإنشاء مستوصفات داخل المؤسسات العقابية الرئيسة لتقديم الرعاية الصحية الأولية، وتتضمن كذلك السعي لتطوير هذه المستوصفات إلى مستشفيات كبيرة توفر كافة الإمكانيات لعلاج الحالات الصحية بمختلف أنواعها، ودعم هذه المنشآت بالكادر البشري اللازم من أطباء وممرضين ومساعدين صحيين؛ لضمان تقديم الرعاية الصحية بأعلى مستوى.

---

[1] تعميم المدير العام للسجون رقم 11982 بتاريخ 1417/5/30.
[2] انظر: القاعدة 65-66 من القواعد النموذجية الدنيا.
[3] القرار الوزاري رقم 4092 بتاريخ 1398/10/22 هـ.

أقسام الرعاية الصحية المقدمة في المؤسسات العقابية:

ومن الخدمات الصحية التي تقدم للنزلاء في المؤسسات العقابية في المملكة: الرعاية الصحية، وتنقسم الرعاية الصحية إلى قسمين: الرعاية الصحية الوقائية، والرعاية الصحية العلاجية.

الفرع الأول: الرعاية الصحية الوقائية:

ويقصد بها الإجراءات المتخذة للمحافظة على صحة النزلاء وعدم تعرضهم للأمراض، وخصوصًا الخطيرة منها، وذلك من خلال ما يأتي [1]:

- إجراء كشف طبي شامل لجميع النزلاء في اليوم الأول من دخولهم المؤسسة العقابية، للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية، مع عزل من يثبت إصابته بمرض معدٍ عن بقية النزلاء.
- تطعيم النزلاء ضد الأمراض المعدية التي تشكل خطرًا على الصحة العامة، وفقًا لما تقرره وزارة الصحة.
- منع احتكاك العاملين المصابين بأمراض معدية بالنزلاء، حفاظًا على سلامتهم،
- ضمان نظافة أماكن احتجاز النزلاء، وتعقيمها بشكل دوري ومنتظم.
- التأكد من التزام النزلاء بالنظافة الشخصية، والحفاظ على نظافة المفارش والملابس، مع الحرص على تغييرها أو غسلها بانتظام من قبل إدارة المؤسسة.
- فحص سلامة الغذاء المقدم للنزلاء في كل وجبة، تحت إشراف الطبيب المختص بالمؤسسة العقابية، والتأكد من ملاءمة الكمية المقدمة لاحتياجات النزيل.
- قيام الطبيب بتحديد الحالات التي تستدعي نظامًا غذائيًا خاصًا، بما يتناسب مع الحالة الصحية لكل نزيل.

الفرع الثاني: الرعاية الصحة العلاجية:

وهي الخدمات الطبية التي تُقدَّم للنزيل؛ لضمان سلامته الجسدية والنفسية، وتشمل الرعاية الوقائية والعلاجية؛ وفقًا لاحتياجاته الصحية، وتهدف هذه الخدمات إلى توفير بيئة صحية ملائمة داخل المؤسسة العقابية، تضمن حصول النزيل على العلاج اللازم، مع الحفاظ على حقه في الرعاية الطبية، ومن أبرز ما يُقدَّم للنزيل [2]:

[1] منصور، إسحاق إبراهيم، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص200.

[2] منصور، إسحاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 202.

- توفير مستوصفات داخل المؤسسات العقابية تضم أطباء مختصين للكشف على النزلاء، وتزويدها بكافة الأجهزة والخدمات اللازمة لضمان تقديم العلاج المناسب، مع إمكانية تحويل النزيل إلى أحد المستشفيات القريبة عند الحاجة.
- تخصيص ملف طبي لكل نزيل يحتوي على جميع البيانات والتقارير الطبية لمتابعة حالته الصحية بشكل دوري.
- إجراء كشف طبي مباشر لأي نزيل يشتكي من مرض، وصرف العلاج اللازم له على الفور.
- تنظيم صرف الأدوية لنزلاء الأمراض المزمنة، وتحديد مواعيد منتظمة لزياراتهم الطبية حسب احتياجاتهم.
- عدم تنفيذ عقوبة الجلد على النزيل إلا بعد إجراء كشف طبي من قبل الطبيب المناوب للتأكد من سلامته الجسدية وقدرته على تحمّل العقوبة.
- صرف الأدوية للنزيل فقط من خلال المختص في الصيدلية، وبناءً على توجيه الطبيب المسؤول.
- عدم السماح بدخول الأدوية من خارج المؤسسة العقابية إلا بعد فحصها من قبل الطبيب المناوب، الذي يقرر مدى ملاءمتها لحالة النزيل.
- توفير رعاية صحية خاصة للنزيلات الحوامل، تشمل الاهتمام بصحتهن وصحة المولود في حال بقائه معهن داخل المؤسسة العقابية؛ لضمان سلامتهما ورعايتهما بشكل كامل.

ونصَّ المبدأ رقم (9) من المبادئ الأساسية على أن توفر المؤسسة العقابية للنزلاء الخدمات الصحية بذات الجودة المقدمة للمواطنين خارج المؤسسة، كما نصَّت القواعد من (24 -35) على ضرورة الاهتمام بالخدمات الصحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية، وأن تكون الدولة هي المسؤولة عن توفير الرعاية الصحية للنزلاء، وأن تضمن استمرارية الكشف عليهم وعلاجهم ورعايتهم، وأن يُخصص ملفٌ طبي لكل نزيل، وأن يحصل على العلاج فورًا متى ما احتاج إليه، كما أكدت القواعد على أن يكون للطبيب أو من ينيبه الحق في الوصول إلى النزلاء والكشف عليهم، وللطبيب أن يرفع إلى مدير المؤسسة العقابية تقريرًا في حال وجود نقص في الصحة البدنية للنزيل، أو اكتشاف مرضٍ معدٍ، أو ظهور آثار تدل على معاملة غير إنسانية، أو في غير ذلك من الحالات، وعلى مدير المؤسسة العقابية اتخاذ الإجراء النظامي المناسب بناءً على ما يرد إليه من تقارير طبية تخص النزلاء [1].

[1] انظر: القواعد (24-35) من القواعد النموذجية الدنيا.

المبحث الثالث: البرامج والأساليب التعليمية والمهنية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية

تُعدّ البرامج التعليمية والمهنية من أبرز الوسائل التي تعتمدها المؤسسات العقابية في تحقيق أهدافها الإصلاحية، إذ إنّ من أهم ركائز تطوير الإنسان في مختلف المجالات هي تنمية معارفه ومهاراته من خلال التعليم والتدريب، وتُولي المؤسسات العقابية اهتمامًا بالغًا بتوفير هذه البرامج للنزلاء، بما يحقق الإفادة القصوى من فترة الاحتجاز، ويُسهم في إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

وقد يكون من أسباب الانحراف السلوكي قلة الوعي والجهل، أو الفقر والبطالة، أو غياب مصدر دخل مستقر، ومن هذا المنطلق تسعى المؤسسات العقابية إلى رفع المستوى المعرفي والثقافي للنزيل عبر برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز قدراته الفكرية وتنمية وعيه، كما تُوفر للنزلاء دورات تدريبية متخصصة تُمكّنهم من اكتساب مهارات عملية ومهنية جديدة، وتُمنح لهم شهادات معتمدة تعزز من فرصهم في سوق العمل، مما يساهم في بناء مستقبل مهني مستقر بعد انتهاء فترة العقوبة.

علاوة على ذلك، تعمل المؤسسات العقابية على تعليم النزيل مهنة أو حرفة يمكنه الاستفادة منها ماليًا سواء أثناء وجوده داخل المؤسسة أو بعد خروجه منها، وهو ما يسهم في تحقيق استقلاله المالي ويحدّ من احتمالية عودته إلى السلوك الإجرامي، وبهذا تتحول فترة العقوبة من وقت مهدَر إلى فرصة حقيقية للتعلّم والتأهيل وإعادة البناء الشخصي والاجتماعي للنزيل.

وانطلاقًا من ذلك، سيتناول هذا المبحث البرامج التعليمية والمهنية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية ضمن ثلاثة مطالب رئيسية:

- المطلب الأول: البرامج التعليمية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية.
- المطلب الثاني: البرامج التهذيبية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية.
- المطلب الثالث: برامج التدريب والعمل المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية.

المطلب الأول: البرامج التعليمية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية:

لقد أولت المؤسسة العقابية في المملكة اهتمامًا كبيرًا بالبرامج التعليمية الموجهة للنزلاء، وسعت إلى إزالة العقبات التي قد تواجه النزيل أثناء حصوله على التعليم، ويأتي هذا الاهتمام لما للتعليم من دور مهم في العملية الإصلاحية المقدمة للنزيل، حيث يُعدُّ التعليم وسيلةً فعالةً لتطوير المستوى المعرفي للنزيل وتنمية مهاراته الشخصية.

ولا يقتصر الأمر -من خلال هذه البرامج -على زيادة تحصيل النزيل العلمي، بل تتعزز ثقته بنفسه، ويتعلم السلوكيات القويمة، التي تساعده على التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك المنحرف، فالتعليم -بشتى

صوره -يُعد خطوة أساسية في إعادة تأهيل النزلاء وإعدادهم للاندماج في المجتمع بشكل إيجابي بعد الإفراج عنهم [1].

ينص نظام المؤسسات العقابية والتوقيف في المملكة العربية السعودية صراحةً في المادة (18) على ما يلي: "تتولى وزارة الداخلية، بالتنسيق مع الجهات المختصة المسؤولة عن التعليم والتوعية، وضع مناهج التعليم والتثقيف داخل المؤسسات العقابية ودور التوقيف، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المتعلقة بالامتحانات الخاصة بالمسجونين والموقوفين في مختلف المراحل الدراسية." علاوة على ذلك، تؤكد القاعدة (104) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على إلزامية تعليم الأميين والأحداث، وتشجع إدارة المؤسسة العقابية على توفير فرص التعليم للسجناء القادرين على مواصلة تعليمهم إلى أقصى حد ممكن، ويُشترط توافق التعليم المقدم داخل المؤسسات العقابية مع نظام التعليم العام في الدولة؛ ضمانًا لاستمرارية العملية التعليمية للنزيل بصورة ملائمة ومتكاملة.

ويُقسم التعليم داخل المؤسسات العقابية في المملكة العربية السعودية إلى ثلاث مراحل: ابتدائية، ومتوسطة، وثانوية، وتُعادل الدراسة فيها الدراسة في المدارس الليلية التابعة للتعليم العام، وتُجرى في الفترة المسائية داخل المؤسسات العقابية؛ مما يتيح للنزلاء إمكانية استكمال تعليمهم بالتوازي مع الأنشطة الأخرى.

أما بالنسبة للنزلاء الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي، فيتطلب ذلك تقديم طلب رسمي إلى الجامعة المعنية للحصول على الموافقة المبدئية، ثم تقديم الطلب إلى إدارة المؤسسة العقابية للحصول على الموافقة النهائية، كما يُسمح للنزيل بأداء الاختبارات في أي مرحلة دراسية خارج المؤسسة العقابية في حال تعذر إجرائها داخلها، وهو ما يضمن استمرار العملية التعليمية للنزيل دون انقطاع [2].

تُبرز هذه الجهود التعليمية مدى اهتمام المملكة العربية السعودية بإعادة تأهيل النزلاء؛ إذ يُعد التعليم وسيلة فاعلة لتحسين جودة حياة النزيل وإعداده؛ ليصبح عضوًا منتجًا في مجتمعه بعد انقضاء فترة محكوميته؛ فليس التعليم داخل المؤسسات العقابية مجرد حق من حقوق النزيل، بل هو أداة إصلاحية تسهم بفاعلية في بناء مستقبل أفضل له خاصة، وللمجتمع عامة.

كما تهدف البرامج التعليمية المنفذة داخل المؤسسات العقابية إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى إصلاح النزيل وتأهيله، ليصبح فردًا فاعلًا وإيجابيًا في محيطه الاجتماعي بعد الإفراج عنه، ومن أبرز هذه الأهداف [3]:

---

[1] الثقفي، محمد بن حميد، دور المؤسسات الأهلية في رعاية أسر النزلاء، بحث مقدم لندوة الإصلاح والتأهيل، الرياض، وزارة الداخلية، 1422هـ، ص 10.

[2] انظر: تعميم المدير العام للسجون، رقم 10/12/ت، بتاريخ 1405/1/6.

[3] رمضان، السيد، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص 42.

- تأهيل النزيل تأهيلاً مناسباً؛ ليصبح قادرًا على التعامل مع الآخرين في المجتمع بطريقة سديدة، مع تعميق وعيه بما عليه من واجبات وما له من حقوق، مما يسهم في تعزيز شعوره بالمسؤولية الاجتماعية.
- مساعدة النزيل في تطوير قدراته المعرفية والثقافية، مع توفير الحد الأدنى من التعليم للنزلاء الأميين، وإتاحة الفرصة للنزلاء الحاصلين على مؤهلات تعليمية لإكمال مسارهم التعليمي.
- يُعتبر حسن استثمار الوقت الذي يقضيه النزيل داخل المؤسسة العقابية من الأمور المهمة، حيث يتم توجيه هذا الوقت نحو نشاطات تعليمية تعود عليه بالنفع وتساعده في بناء مستقبله بشكل أفضل.
- تُركّز البرامج التعليمية على مساعدة النزيل؛ ليصبح مدركًا للفارق بين السلوكيات السليمة والمنحرفة، مما يعزز من قدرته على تجنب السلوكيات الخاطئة مستقبلاً.
- مساعدة النزيل في اكتساب مهارات مفيدة على الصعيد الاجتماعي والأخلاقي والصحي، مما يساهم في تحسين تعاملاته اليومية مع الآخرين، ويعزز –كذلك -من فرصه لتحقيق حياة مستقرة بعد الإفراج عنه.

إن تحقيق هذه الأهداف من خلال البرامج التعليمية يُعدُّ جزءً من رؤية شاملة تهدف إلى تحويل المؤسسات العقابية من كونها أماكن للاحتجاز فقط إلى بيئات إصلاحية وتعليمية تُساعد النزلاء على بناء حياة أفضل لأنفسهم ولمجتمعهم.

المطلب الثاني: البرامج التهذيبية المقدمة للنزلاء في المؤسسات العقابية:

إن التعليم داخل المؤسسات العقابية لا يقتصر على تقديم المعرفة فقط، بل يتطلب رعاية ذات غاية تهذيبية؛ تهدف إلى بناء المفاهيم والقيم الاجتماعية والأخلاق الحميدة، وترسيخ السلوك السليم في شخصية النزيل، وتعزيز احترام المبادئ والأعراف المجتمعية والنظامية، مما يسهم في إعادة تأهيل النزيل؛ ليصبح فردًا صالحًا في المجتمع، والتهذيب عن طريق التربية الدينية كان أول مراحل الرعاية التهذيبية، حيث يهدف إلى إعادة بناء المبادئ الدينية في شخصية النزيل؛ إذ تعمل القيم الدينية على إحياء الوازع الداخلي لدى النزيل؛ فيردعه عن السلوكيات الخاطئة ويعينه على تصحيح مساره الأخلاقي والروحي.

ويأتي هذا التوجه علاجاً ضعف الوازع الديني لدى معظم النزلاء وافتقارهم إلى المبادئ الدينية السلمية التي تحكم سلوكياتهم، ويُساعد التهذيب الديني النزيل على الالتزام بتعاليم الدين وأحكامه، مما يعزز من تصحيح مساره الأخلاقي [1].

[1] منصور، إسحاق إبراهيم، الموجز في علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص 198.

وقد برز التهذيب السلوكي مرحلةً إضافيةً، ركزت على تزويد النزيل بالأخلاق الحميدة وتوعيته بأهميتها في المجتمع. ويجري تدريب النزيل على ممارستها والالتزام بها لتصبح جزءً لا يتجزأ من سلوكه اليومي، مما يعزز قدرته على التفاعل الإيجابي مع محيطه الاجتماعي بعد الإفراج عنه.

ويتعين أن يتم تهذيب النزيل وفق منهجية متكاملة تجمع بين التهذيب الديني والسلوكي، مع مراعاة الفروق الفردية بين النزلاء، ويختلف النهج الأمثل للتهذيب تبعًا لشخصية النزيل، ونوع الجرم الذي اقترفه، ومدى إدراكه لأهمية الدين والقيم الأخلاقية، فالنزيل الذي يؤمن بأهمية الدين، ولكنه يعاني ضعفًا في الوازع الديني، يُفضل البدء معه بالتهذيب الديني لتعزيز القيم الإيمانية، ثم الانتقال إلى التهذيب السلوكي لتنمية السلوكيات الإيجابية.

أما النزيل الذي يفتقر إلى إدراك أهمية الدين ولا يمتلك رادعًا دينيًا، فينبغي البدء معه بالتهذيب السلوكي لتعريفه بالأخلاق الحميدة وأهميتها في المجتمع، ثم الانتقال إلى التهذيب الديني لترسيخ المبادئ الإيمانية في شخصيته، وقبل تطبيق أساليب التهذيب على النزيل، يستوجب الحال إجراء دراسة متعمقة لشخصيته، والوقوف على نوع الجرم الذي ارتكبه، وقدراته الذهنية، وميوله وسلوكياته الراهنة؛ وبناءً على هذه المعطيات، تُحدد العملية التهذيبية الملائمة لتحقيق أفضل النتائج.

ويُعدُّ الجمع بين التعليم والرعاية التهذيبية خطوةً جوهرية نحو بناء شخصية النزيل بناءً إيجابيًا، حيث تسهم هذه الجهود المتضافرة في إعداده؛ ليكون فردًا صالحًا في المجتمع بعد انقضاء مدة محكوميته [1].

المطلب الثالث: برامج التدريب والعمل المقدم للنزلاء في المؤسسات العقابية:

إن تشغيل النزلاء وتدريبهم مهنيًا داخل المؤسسات العقابية يُعدُّ من أبرز الوسائل الإصلاحية التي تهدف إلى إعادة تأهيلهم وإعدادهم للاندماج في المجتمع بعد انقضاء فترة العقوبة، فلا يقتصر هذا النهج على منح النزيل فرصة اكتساب المهارات العملية والمهنية، بل يمتد ليشمل تعزيز ثقته بنفسه، وتنمية قدراته الاجتماعية والنفسية، وتوفير مصدر دخلٍ مشروعٍ يساعده على بناء حياة جديدة بعيدًا عن الانحراف، ثم إن هذه البرامج تُسهم في شغل أوقات النزلاء بأنشطة مفيدة، مما يحد من السلوكيات السلبية داخل المؤسسات العقابية، ويضمن تحقيق أهداف الإصلاح على المدى الطويل [2].

الفرع الأول: أهداف تشغيل وتدريب النزلاء في المؤسسات العقابية:

تُعد عملية تشغيل وتدريب النزلاء من أهم الوسائل التي تُسهم في إعادة تأهيلهم وتهيئتهم للاندماج في المجتمع بعد قضاء فترة العقوبة، فهي تهدف إلى منحهم المهارات اللازمة لبناء حياة جديدة ومستقرة، وتقليل احتمالية العودة إلى السلوكيات السلبية، وكذلك تُساعد هذه البرامج في تحسين الصحة النفسية

[1] الضحيان، د. سعود ين ضحيان، البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، مرجع سابق، ص 33-36.
[2] مهنا، عطية، دور العمل في تأهيل المسجونين، دراسة مقارنة، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثالث، 2007م، ص 33-34.

والجسدية للنزيل، وتمنحه فرصة لتحقيق ذاته، بالإضافة إلى توفير مصدر دخل مشروع يُعزز من دوره داخل المؤسسة العقابية وخارجها، ومن الأهداف التي تسعى لها المؤسسات العقابية لتشغيل وتدريب النزلاء ما يلي [1]:

- إعادة تأهيل النزلاء للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم، من خلال منحهم المهارات اللازمة للحصول على وظيفة مناسبة وتقليل احتمالية عودتهم للسلوكيات المنحرفة الناتجة عن البطالة أو الضغوط المادية (2).
- تعزيز ثقة النزيل بنفسه وبالمجتمع، من خلال إشعاره بالإنجاز والقيمة الذاتية وتحسين علاقاته الاجتماعية أثناء العمل الجماعي.
- شغل وقت النزيل بأنشطة مفيدة ومثمرة لإبعاده عن التفكير السلبي والضغوط النفسية، مع تنظيم حياته اليومية بشكل فعال داخل المؤسسة العقابية.
- تحسين الصحة النفسية والجسدية للنزيل من خلال تفريغ طاقاته البدنية والذهنية بطريقة صحية، مما يقلل من احتمالية إصابته بالاضطرابات النفسية أو السلوكيات الخاطئة.
- توفير مصدر دخلٍ مشروعٍ للنزيل يمكنه من تلبية احتياجاته الشخصية داخل المؤسسة العقابية ودعم أسرته ماليًا أثناء قضاء العقوبة.
- إعداد النزيل لسوق العمل بشكل مباشر من خلال اكتساب خبرات عملية ومهنية قابلة للتطبيق، مع التنسيق لتوظيفه بعد الإفراج؛ لضمان بداية جديدة له بعيدًا عن الانحراف.

الفرع الثاني: شروط تشغيل النزلاء في المؤسسات العقابية:

يتم تنظيم العمل وفق إطار قانوني يحقق أهداف الإصلاح دون الإخلال بحقوق النزلاء، كما نصت المادة (16) من نظام المؤسسة العقابية والتوقيف في المملكة على ان يكون تشغيل النزلاء وفق قواعد تضعها وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ونصت القواعد (93-103) من القواعد النموذجية الدنيا على مجموعة من الشروط:

- عدم استغلال النزلاء في أعمال ذات طابع استعبادي أو قاسية، مع ضمان أن تكون الأعمال ذات طبيعة مهنية أو حرفية مفيدة، مع مراعاة السلامة والصحة المهنية للسجناء أثناء العمل، مع توفير بيئة آمنة وتعويض مناسب في حال تعرضهم لأي إصابة.

[1] وداعي، عز الدين، رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر، مرجع سابق، ص40-42.
[2] انظر: برامج التدريب والتأهيل والتشغيل، المديرية العامة للسجون، وزارة الداخلية.

- تنظيم ساعات العمل داخل المؤسسات العقابية بما يوازن بين العمل والأنشطة الأخرى، مثل التعليم وبرامج التّأهيل النفسي والاجتماعي، مع تخصيص وقت كافٍ للراحة.
- تخصيص أجر عادل للنزيل مقابل عمله، بحيث يُستخدم جزء منه أثناء فترة العقوبة ويُدخر الجزء الآخر لتسليمه عند الإفراج عنه.
- تنوع فرص العمل والتدريب داخل المؤسسات العقابية لتتناسب مع مهارات واهتمامات النزلاء، مع التركيز على الأعمال المشابهة لمتطلبات سوق العمل، وتوفير برامج تدريبية مهنية وحرفية بإشراف جهات مختصة لضمان جودة التدريب واستفادة النزيل منها بشكل عملي.
- حفظ حقوق النزلاء العاملين وسلامتهم، وضمان عدم استغلالهم، وتقديم التعويضات عند الحاجة.

الفرع الثالث: فوائد تشغيل النزلاء في المؤسسات العقابية:

إن تشغيل النزلاء في المؤسسات العقابية يُعدُّ أحد أهم الأساليب الإصلاحية التي تهدف إلى إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بشكل إيجابي، حيث تُمثِّل هذه البرامج وسيلةً فعّالةً لتحويل فترة العقوبة إلى فرصة للتعلم والتطوير، بدلًا من أن تقتصر على كونها عقوبةً سلبية، فالتشغيل داخل المؤسسات العقابية يُساعد النزلاء على تطوير مهاراتهم المهنية والاجتماعية، ويُسهم في تحسين صحتهم النفسية والجسدية، وكذلك فإن لهذه البرامج فوائد متعددة لا تقتصر على النزلاء فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع والمؤسسات العقابية نفسها، مما يُبرز أهميتها كجزء أساسي من نظام إصلاحي متكامل.

أ. فوائد تشغيل وتدريب النزيل في المؤسسة العقابية للنزيل:

يُعتبر تشغيل النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية خطوة مهمة لتحقيق أهداف التّأهيل والإصلاح، حيث يُوفر لهم فرصة حقيقية لاستغلال وقتهم بشكل مثمر وبناء، من خلال العمل والتدريب المهني، يمكن للنزيل تطوير مهاراته الشخصية والمهنية، مما يُساعده على تحسين حياته داخل المؤسسة العقابية والاستعداد لبدء حياة جديدة بعد الإفراج، كما يُسهم العمل في تعزيز الصحة النفسية والجسدية للنزيل، ويُساعده على تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي، مما يجعله أقل عرضة للعودة إلى السلوكيات الخاطئة مستقبلًا، ومن الفوائد للنزيل ما يلي [1]:

- تُتيح برامج العمل والتدريب المهني داخل المؤسسات العقابية للنزيل فرصة تعلم مهارات جديدة أو تطوير تلك التي يمتلكها بالفعل، مما يؤهله للحصول على وظيفة مناسبة بعد الإفراج عنه، ويكتسب النزيل من العمل قيمًا مثل الالتزام، الانضباط، والعمل الجماعي، وهي عوامل أساسية للنجاح في سوق العمل.

[1] رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، مرجع سابق ص 47.

- إن العمل يُسهم في تحسين الصحة النفسية للنزيل من خلال إشغاله بنشاط منتج يُبعده عن التفكير السلبي والفراغ، مما يقلل من احتمالية إصابته بالقلق أو الاكتئاب داخل المؤسسة العقابية، ويُساعد العمل البدني أو المهني في الحفاظ على صحة النزيل الجسدية من خلال الحركة والنشاط المستمر، مما يحد من الآثار السلبية للخمول أو الجلوس لفترات طويلة.
- إن العمل يتيح للنزيل كسب أجر منتظم، مما يُمكنه من تلبية احتياجاته الشخصية داخل المؤسسة العقابية، مثل شراء الملابس أو المستلزمات الخاصة، دون الحاجة إلى الاعتماد على الآخرين، ويمكن للنزيل دعم أسرته ماديًا خلال فترة العقوبة، مما يُخفف من الأعباء المالية التي قد تواجه عائلته، ويُعزز شعوره بالمسؤولية تجاهها.
- يشعر النزيل من خلال العمل والتدريب بأنه قادر على الإنتاج والعطاء، مما يعزز ثقته بنفسه ويمنحه شعورًا بالإنجاز والقيمة الذاتية، ويُساهم العمل في تنظيم وقت النزيل من خلال تخصيص ساعات للعمل وأخرى للراحة أو الأنشطة الأخرى، مما يساعده على تطوير مهارات إدارة الوقت وتقليل الشعور بالملل أو الضيق.
- إن العمل الجماعي داخل المؤسسات العقابية يُساعد النزيل على التفاعل مع الآخرين بشكل إيجابي، مما يُطور مهاراته الاجتماعية ويُعزز من احترامه للآخرين، ويساعد النزيل في اكتساب المهارات المهنية والحصول على مصدر دخل مشروع يجعل النزيل أقل عرضة لارتكاب الجرائم مرة أخرى بعد الإفراج عنه.
- يُساعد العمل على تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات العقابية، مما يُهيئ للنزيل التكيف مع الحياة خارج المؤسسة العقابية بعد الإفراج، وتمنح النزيل استغلال فترة العقوبة في تحسين مهاراته مما يجعلها فرصة للتعلم والتطور بدلاً من كونها مجرد عقوبة.
- يُسهم العمل في تعزيز احترام المزيل للقوانين والنظام من خلال الالتزام بمتطلبات العمل داخل المؤسسة العقابية، مما ينعكس إيجابًا على سلوكه بعد الإفراج عنه.

ب. فوائد تشغيل وتدريب النزيل في المؤسسات العقابية للمجتمع:

إن تدريب النزلاء وتشغيلهم لا يقتصر أثره الإيجابي على النزيل فقط، بل يمتد ليشمل المجتمع أيضاً، فهو يُسهم في تقليل معدلات الجريمة من خلال إعادة تأهيل النزلاء وتهيئتهم؛ ليصبحوا أفرادًا منتجين وفاعلين، كما يُساعد على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من خلال دمج النزلاء السابقين في سوق العمل وتقليل الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالجرائم المتكررة.

وتُبرز هذه البرامج أهمية دعم النزلاء في رحلتهم نحو التغيير، مما يُشجع المجتمع على تقبلهم كأفراد قادرين على الإسهام في بنائه وازدهاره.

ومن الثمار التي يجنيها المجتمع من تشغيل النزلاء في المؤسسات العقابية [1]:

- تقليل نسبة العودة إلى الجريمة، من خلال تأهيل النزلاء وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تساعدهم على إيجاد فرص عمل مستقرة بعد الإفراج، مما يقلل من احتمالية انخراطهم مرة أخرى في السلوكيات الإجرامية، وكذلك تعزيز مساهمة النزلاء في المجتمع كأفراد منتجين وفاعلين؛ بدلاً من أن يكونوا عبئا على المجتمع، مما يساعد في تحسين الصورة العامة عنهم وزيادة ثقة المجتمع بهم.
- الحد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجرائم المتكررة؛ حيث يؤدي إعادة تأهيل النزلاء إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالمؤسسات العقابية وبأنظمة العدالة الجنائية، ويحسين الاقتصاد المحلي من خلال دمج النزلاء السابقين في سوق العمل، حيث يمكنهم المساهمة في التنمية الاقتصادية كعمال مهرة أو رواد أعمال بعد الإفراج عنهم.
- تعزيز الاستقرار المجتمعي من خلال تقليل معدلات الجريمة والحد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بها، مما يؤدي إلى بيئة أكثر أمانًا وازدهارًا، ويغير المفاهيم السلبية عن النزلاء في المجتمع من خلال دعمهم وإثبات قدرتهم على التغيير، مما يُشجع الآخرين على تقبلهم ومساعدتهم على الاندماج.
- تقوية الروابط الأسرية والاجتماعية للنزلاء بعد الإفراج عنهم، حيث يصبحون قادرين على دعم أسرهم ماديًا ومعنويًا، مما يُسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية لأسرهم وتقليل الآثار السلبية للسجن عليهم.
- خلق نموذج إيجابي يُشجع النزلاء الآخرين على الاستفادة من برامج التّأهيل والعمل، مما يُعزز من ثقافة الإصلاح داخل المؤسسات العقابية، ويخفض معدل البطالة بين الفئات الأكثر عرضة للتهميش، حيث توفر برامج تشغيل النزلاء فرصة لهم لإثبات جدارتهم في سوق العمل، وتقوم بزيادة الشعور بالثقة والأمان بين أفراد المجتمع، حيث إن تأهيل النزلاء يسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا، وأقل عرضة للاضطرابات الناتجة عن الجرائم.
- نسبة العودة إلى الجريمة من خلال تأهيل النزلاء وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تساعدهم على إيجاد فرص عمل مستقرة بعد الإفراج، مما يقلل من احتمالية انخراطهم مرة أخرى في السلوكيات الإجرامية.

[1] الضحيان، سعود بن ضحيان، البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، مرجع سابق، ص 66-67.

ت. فوائد تشغيل وتدريب النزيل في المؤسسات العقابية بالنسبة للمؤسسات العقابية نفسها:

تلعب المؤسسات العقابية دورًا محوريًا في عملية إصلاح وتأهيل النزلاء، حيث تُسهم برامج التشغيل والتدريب في تحقيق أهدافها الإصلاحية بشكل فعّال، فهذه البرامج لا تساعد فقط في تطوير مهارات النزلاء وسلوكياتهم، بل تُعزز أيضًا من الانضباط داخل المؤسسات العقابية وتُحسن البيئة العامة فيها، كما تُسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين العلاقة بين النزلاء والإدارة، مما يجعل المؤسسات العقابية نموذجًا للإصلاح الحقيقي، فمن خلال هذه الجهود، تُظهر المؤسسات العقابية قدرتها على المساهمة في بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا، ومما تستفيده المؤسسات العقابية نفسها من تشغيل وتدريب النزلاء ما يلي [1]:

- يتحقق الهدف الإصلاحي والتّأهيلي للنزلاء من خلال إشراكهم في برامج تدريبية ومهنية تساعدهم على تطوير مهاراتهم وسلوكياتهم ليصبحوا أفرادًا صالحين بعد الإفراج، وتتحسن بيئة المؤسسات العقابية من خلال تقليل السلوكيات السلبية بين النزلاء، حيث يؤدي انشغالهم بالعمل أو التدريب إلى تقليل المشاحنات والمشكلات داخل المؤسسات العقابية.
- يقل الضغط النفسي على النزلاء من خلال إشغال وقتهم بأنشطة مفيدة، مما ينعكس إيجابًا على تعاملهم مع الإدارة والعاملين في المؤسسة العقابية، ويعزز من الانضباط داخلها، حيث إن العمل يُسهم في خلق نظام يومي للنزلاء، مما يساعد في ضبط أوقاتهم وسلوكياتهم، ويساعد في تحسين العلاقة بين النزلاء والإدارة من خلال توفير برامج تعود بالفائدة على الطرفين، مما يُسهم في خلق بيئة أكثر تعاونًا واحترامًا.
- تقل التكاليف المرتبطة بإدارة المؤسسات العقابية من خلال البرامج الإنتاجية التي يمكن أن تُغطي جزءًا من نفقات تشغيل المؤسسات العقابية أو تُستخدم في تحسين مرافقها، وتتوفر فرص تدريبية عملية داخلها، مما يجعل المؤسسات العقابية مكانًا للإصلاح الفعلي وليس فقط للعقاب، مما يُعزز من دورها المجتمعي.
- ترتفع كفاءة الموظفين في المؤسسات العقابية من خلال إشراكهم في إدارة البرامج الإصلاحية والإشراف عليها، مما يُطور من مهاراتهم المهنية ويُضيف إلى خبراتهم، وتتحسن سمعة المؤسسات العقابية من خلال نجاحها في تأهيل النزلاء وإعادتهم إلى المجتمع كأفراد منتجين، مما يُظهر دورها الإيجابي في تحقيق الأمن المجتمعي، وتتوفر بيئة إصلاحية حقيقية للنزلاء، مما يُساعد في تحقيق الهدف النهائي للمؤسسات العقابية، وهو إعادة تأهيل الأفراد؛ ليكونوا مواطنين صالحين.

[1] معمري، لبنة، ضمان حق النزيل في العمل العقابي في القانون الدولي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 6، 2018، ص 239.

- تقل احتمالية التمرد أو الفوضى داخل المؤسسات العقابية، حيث يؤدي إشغال النزلاء بالعمل إلى تقليل فرص الاحتكاك السلبي بينهم، مما يُعزز من الأمن داخل المؤسسة العقابية، وتتوفر بيئة إصلاحية حقيقية للنزلاء.
- تتم المساهمة في تطوير استراتيجيات جديدة للإصلاح والتّأهيل من خلال متابعة نتائج البرامج العملية، مما يُمكن المؤسسات العقابية من تحسين أدائها باستمرار، ويزيد التعاون مع الجهات الخارجية مثل الشركات والمؤسسات التدريبية، مما يُعزز من فرص نجاح برامج التّأهيل ويُطور من قدرات المؤسسات العقابية.

حيث نص المبدأ (8) على أن تسهيل عمل النزلاء بأجر يساهم في مساعدة النزيل وأسرته ويساعد في توفير عمل له بعد الإفراج عنه، ونصت القاعدة (4) على أن تحقق المؤسسة تأهيل النزلاء؛ وذلك من خلال العمل والتدريب المهني والتعليم كذلك، وغير ذلك من المساعدات التي تحقق تأهيل النزلاء وإعادة اندماجهم في المجتمع.

ونصت القواعد (96 -103) على: منح النزيل فرصة للعمل، ويكون بما يحفظ كرامته، وأن يكون موازياً للعمل خارج المؤسسة، وأن يكون النزيل هو المستفيد من العمل ومن الأجر، وأن يوفّرَ تدريبٌ مهنيٌ للنزلاء، وأن يحدد العمل بوقت، ويكون فيه وقتٌ للرَّاحة وبأجرٍ عادل [1].

الخاتمة

وبعد فالحمد لله على إنجاز هذه الدراسة التي خرجت منها بهذه النتائج والتوصيات:

أهم النتائج

1. تنوع البرامج التأهيلية داخل المؤسسات العقابية في المملكة، إلا أن هناك تفاوتًا في مستوى التطبيق بين مؤسسة وأخرى.
2. وجود برامج تعليمية ومهنية فعالة أسهمت في تطوير مهارات بعض النزلاء وزيادة فرص اندماجهم بعد الإفراج.
3. ضعف الرعاية النفسية والاجتماعية، خاصة من حيث التخصص والكادر المؤهل، مما يقلل من فاعلية التأهيل.
4. قلة المتابعة والرعاية اللاحقة بعد الإفراج، مما يرفع من احتمالية عودة بعض النزلاء إلى الجريمة.

[1] انظر: القواعد 4، (96-103) من القواعد النموذجية الدنيا.

5. غياب التنسيق الكافي بين المؤسسات العقابية والجهات المجتمعية (مثل الجمعيات الخيرية، وجهات التوظيف)، مما يحد من فرص إعادة الدمج الفعّال.
6. وجود وعي محدود لدى بعض النزلاء بأهمية البرامج المقدمة، نتيجة ضعف الحوافز أو سوء التنظيم.

أهم التوصيات

1. تطوير البرامج التأهيلية وتحديثها بشكل دوري وفق احتياجات السوق ومتغيرات المجتمع.
2. توفير كادر متخصص في الرعاية النفسية والاجتماعية داخل المؤسسات العقابية لتقديم الدعم الملائم للنزلاء.
3. تعزيز برامج الرعاية اللاحقة من خلال إنشاء وحدات متابعة تقدم دعمًا للنزلاء بعد الإفراج لضمان استقرارهم الاجتماعي والمهني.
4. زيادة التعاون بين المؤسسات العقابية والقطاعين العام والخاص لتوفير فرص تدريب وتوظيف مناسبة.
5. تكثيف التوعية داخل السجون حول أهمية البرامج التأهيلية وتحفيز النزلاء على المشاركة الفعّالة.
6. إجراء تقييم دوري لفعالية البرامج وقياس أثرها على معدلات العودة إلى الجريمة.

المصادر والمراجع

- **أولًا: الكتب المطبوعة:**

1. الثقفي، محمد بن حميد، دور المؤسسات الأهلية في رعاية أسر النزلاء، بحث مقدم لندوة الإصلاح والتأهيل، الرياض، وزارة الداخلية، 1422هـ.
2. الحارثي، علي بن حسين، الرعاية والإصلاح والتأهيل في سجون المملكة، الرياض، وزارة الداخلية، 1423هـ.
3. رمضان، السيد، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م.
4. الضحيان، د. سعود بن ضحيان، البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001م.
5. الطعيمي، عبد الرحمن وعلوش المرشدي، دليل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات العقابية، الرياض، وزارة الداخلية، الأمن العام، الإدارة العامة للسجون، (د.ت).

6. المرشدي، علوش، الرعاية والإصلاح، مراحل تطورها وتطبيقاتها في سجون المملكة العربية السعودية، الرياض، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1421هـ.

7. منصور، إسحاق إبراهيم، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م.

- **ثانيًا: الرسائل الجامعية:**

1. الحمايدة، عامر مناور؛ والتواية، عباطة ضبعان، أثر برامج الرعاية اللاحقة في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء المفرج عنهم، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة مؤتة، مؤتة، 2016م.

2. العنزي، عبد الله حمود، دور الإخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية بالتطبيق على سجون مدينتي الرياض وجدة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1426هـ.

3. الكساسبة، فهد يوسف سالم، أثر وظيفة العقوبة في إصلاح الجاني وتأهيله: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2009م.

4. وداعي، عز الدين، رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2011م.

- **ثالثاً: الأبحاث المنشورة:**

1. الجنفاوي، خالد مخلف، فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في الكويت من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في السجون الكويتية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 17، 131 -165، 2019م.

2. عبد الوهاب، نسمة أحمد، العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي، وتحد من عملية التّأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين على الإفراج: دراسة مطبقة على السجن العمومي بدمو، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 10، 189 - 202، 2017م.

3. معمري، لبنة، ضمان حق النزيل في العمل العقابي في القانون الدولي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 6، 2018م.

4. مهنا، عطية، دور العمل في تأهيل المسجونين، دراسة مقارنة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، المجلد 50، العدد 3، 29 -71، 2007م.

- **رابعًا: القرارات الوزارية والتعميمات والقواعد والبرامج:**

- القرارات الوزارية: رقم (3919) بتاريخ 1398/9/22، ورقم (4092) بتاريخ 1398/10/22هـ، ورقم (4308) بتاريخ 1398/11/1هـ، ورقم (1459) بتاريخ 1399/4/1، ورقم (1405) بتاريخ 1401/3/28هـ، رقم (٥٩٨) بتاريخ ١٤٠٩/7/21هـ.
- قرارات سمو وزير الداخلية: قرار رقم (1745) بتاريخ 1411/6/17هـ، برقية رقم (4413) بتاريخ 1389/6/13هـ، تعميم: رقم (103/18) بتاريخ 1401/1/6هـ، تعميم رقم (42683/18) بتاريخ 1408/6/2-1هـ، وتعميم رقم (6317/18)2ش بتاريخ 1415/5/14هـ.
- تعميمات المدير العام للسجون: رقم 10/12/ت، بتاريخ 1405/1/6هـ، ورقم (11982) بتاريخ 1417/5/30هـ.
- الأمر السامي رقم 2081/4 بتاريخ 1411/11/27هـ.
- المبدأ (10) من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء.
- القواعد أرقام: 4، 20، (24 -35)، (58 -63)، 65، 66 ،88 ،89، 93، 94، (96 -103)، 106، 107، 108. من القواعد النموذجية الدنيا.
- برامج التدريب والتأهيل والتشغيل، المديرية العامة للسجون، وزارة الداخلية.